



طرق تطوير مناهج الفقه وأصوله في التعليم العالي

Knock development of methods of the jurisprudence and principles of jurisprudence in the high education

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث عشر لكلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد

الموسوم

(الرؤى المعاصرة للدراسات الإسلامية والإنسانية في تطوير التعليم العالي "الواقع والآفاق")

١٢ - ١٣ / ٣ / ٢٠١٩ م

أ.م.د. محمد رياض فخري

كلية العلوم الإسلامية - قسم الشريعة

الخلاصة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد ...

إن الكليات التي تنتج وتصدر المعرفة الشرعية (الفقه والأصول) في جامعاتنا تمثل امتداداً تقليدياً لنظم التعليم التاريخية، فقد عُرف عن علمائنا في مجالس العلم اشتغالهم بسرد مروياتهم من حفظهم عن شيوخهم بالسند المتصل، أو سرد كتاب من الكتب المعتمدة في الفن المدروس من أمات كتب الفقه وأصوله، وغير ذلك من ضروب العلم الشرعي، وهي بالتالي تعاني من حالات الانقطاع مع الواقع، وضعف التفاعل العلمي مع مستجدات العصر. وهذا يثير بشكل أساسي قضية تعثر التواصل الفكري، والتي تؤدي بدورها إلى ترسيخ الغربة المعرفية واستمراريتها. فمثلاً: كتب الأصول ومناقشات الأصوليين تتضمن الحوار والمناظرة العملية الموضوعية، والتمسك بالدليل الصحيح، والمذهب الآخر، ولو كان على خلاف مذهب المناظر أو المحاور، بل يعد ذلك من أحد فوائد علم الأصول المتمثل في: "ضبط قواعد الحوار والمناظرة؛ وذلك بالرجوع إلى الأدلة الصحيحة المعتمدة". وكذلك النقد المعرفي ودوره في تطوير علم الأصول، وتعليم الدارس مهارات التفكير الناقد؛ حيث يمثل علم الأصول الأشكال المختلفة من التفكير الناقد (القياس، والاستقراء، والتفكير الافتراضي) وغير ذلك من العمليات المنطقية.

وتحتل مقررات أصول الفقه مكانة واضحة وقوية في الخطط الدراسية بكليات الشريعة؛ حيث تقدم للدارس عدداً من المقررات في أصول الفقه، تستمد أهميتها من كونها مجموعة العمليات العقلية التي يتوصل بها إلى معرفة الأحكام الشرعية، وبالرغم من ذلك فإن الدارس لمقررات أصول الفقه لا يجد تصنيفاً منهجياً للمادة العلمية بشكل يراعي القدرات النفسية، والعقلية، والجسمية للمتعلمين، ولا يكاد يعثر على تصنيف لهؤلاء في مجالس العلم بحسب تلك القدرات، كما لا يعثر على منهاج تعليمي للمادة الدراسية يراعي حاجة المتعلمين حسب فئاتهم العمرية، ويقتفي في معظمها على التنظيم التقليدي القديم المعروف باسم منهج المواد المنفصلة، بعبوئه الكثيرة، ومزاياه القليلة، وبأسلوب التلقين، والحفظ، والاستنكار.

أما في عصرنا الحاضر فقد تغيرت أنماط التعلم؛ إذ أصبحت علوم الشريعة تطلب لغير تلك الغايات، وفي غير تلك الأماكن التعليمية، ومن طوائف عمرية مختلفة، وأصبح لبناء مناهج التعليم قواعد ومبادئ ذات أبعاد متعددة، نفسية، وعقلية، وفكرية، واجتماعية؛ تقتضي إعادة النظر في بناء المناهج التعليمية لعلم الفقه وأصوله في كل المستويات الدراسية على أسس جديدة، تستثمر التجارب الثرة في تراثنا التعليمي، وتستلهم الجوانب الايجابية في نظريات التعلم وبناء المناهج الدراسية الحديثة، مما يؤدي إلى تحريك فكر الطالب، وينمي فيه روح الإبداع، ويولد لديه القدرة على التفكير، والاستدلال، والابتكار، والتفنن، كما تحقق لديه السمات الأخلاقية للعلم، وكيفية التعامل مع المجتمع، وتسعى إلى التجديد سواء في تحديد الأهداف العامة المرحلية لتدريس مادة الفقه وأصوله، وفي كل مستوى من المستويات الدراسية، أو في بناء المحتوى الدراسي، وصياغة التوجيهات الخاصة بطرق ووسائل التدريس والتقييم.

إن مناهج العلوم الشرعية ومنها الفقه وأصوله أقل المناهج تطوراً، بينما نجد أنه قد استحدثت في مناهج العلوم، والرياضيات، والدراسات الاجتماعية تنظيمات جديدة مثل: المناهج المحورية، ومناهج الوحدات الدراسية، ومناهج النشاط، بينما لا نجد ذلك في مناهج العلوم الشرعية؛ ولذلك أسباب متنوعة وكثيرة منها: لا نجد في نظم التعليم المتقدمة - الغربية أو الشرقية - مناهج للتربية الدينية محسنة أو مطورة؛ حيث أن المناهج الدينية لا تدخل أصلاً في مناهج التعليم الرسمي، وأن القادة التربويين والمسئولين عن تطوير المناهج ليست لهم دراية في الدين الإسلامي عميقة، أو ليست دراستهم الجامعية في هذا التخصص، وأن مدرسي العلوم الشرعية قد تخرجوا في كليات غير تربوية؛ فكان اهتمامهم في تطوير المناهج أقل.

إن التطوير والتحسين في المناهج يشمل الشكل لا المحتوى، ويشمل تنظيم وترتيب الحقائق، ويشمل المجال أو السياق الذي تعرض فيه هذه الحقائق؛ بحيث تعرض على الطلبة في وقت معين أو مرحلة معينة؛ لأن العلوم الشرعية لا تقبل التغيير والتبديل وإنما تقبل تعدد الأقوال والآراء، والخلاف الذي يستوعب الطرف الآخر، ويفضي إلى الحق.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة. وقد أُرِدفت البحث بثبوت للمصادر والمراجع. والحمد لله رب العالمين.